

الفصل الرابع كفاحه السياسي

- تقديم
- وقوفه مع القضايا الوطنية
- وقوفه مع القضايا العربية والإسلامية
- السَّباعي في البرلمان
- السَّباعي ومعركة الدستور
- مواقف لا تنسى
- محاولة اغتياله
- الانتخابات التكميلية

obeikandi.com

تقديم :

كان السباعي على رأس الذين لا يعتبرون السياسة مهارة في كذب . . أو لباقة في خداع . وإنما السياسة أن يهتم المسلم بأمر المسلمين ليكون منهم ، وأن خير السياسة ما كان قائماً على تقوى وهدى وبصيرة . . ولذلك فإنه لم يستغل الدين في سبيل السياسة ، بل جعل السياسة خادماً للدين محققاً لأهدافه السامية ، ووسيلة لخدمة الشعب وتحريره من الشرور والمفاسد والمظالم .

ولهذا فقد نادى السباعي وإخوانه بالإصلاح السياسي وعملوا له . . وأفهموا الناس أن الإسلام رسالة إنقاذ وتحرر وقوة وحضارة ، ونادوا فيهم بهذا المفهوم ، ونذروا أنفسهم لتحقيقه في المجتمع . .

وقد بين السباعي هذه السياسة بكلمة موجزة فقال^(١) : «نحن نعتقد أن كل نظام صالح في العالم ، لا يمكن أن ينتفع به ما لم تؤيده حكومة حرة قوية صالحة . ومن أجل ذلك آمن الإخوان المسلمون بوجود تحرير العالم العربي والعالم الإسلامي من الاستعمار مهما كان شكله ولونه ، كما آمنوا بتوحيد البلاد العربية في الوطن العربي الكبير ، والتعاون مع البلاد الإسلامية والصديقة بأي شكل من أشكال التعاون الذي يحقق قوة العالم الإسلامي ونجاته من الاستعمار ، ونهوض شعوبه من الفقر والجهل والتأخر . وفي سبيل هذه الغاية عمل الإخوان المسلمون في حقل

(١) د. مصطفى السباعي : دروس في دعوة الإخوان ، ص ١٥٨ .

القضايا العربية والإسلامية بنشاط لم يعهد في غيرهم من الهيئات والجماعات».

وقوفه مع القضايا الوطنية :

حرص السباعي وإخوانه في الدعوة على أن يساهموا بقسطهم في الكفاح الوطني رغم قلة وسائلهم وحدائث نشاطهم حين وقوع العدوان الفرنسي على سورية، فقد وقفوا وقفة رائعة في دمشق وحمص وحماة وحلب وغيرها من المدن السورية، وكانت مراكزهم مبعث حماس الجماهير في مقاومة العدوان، وكان شبابهم في مقدمة المجاهدين من أبناء الشعب.

ولما تم جلاء الاستعمار عن سورية، بدأ كفاحهم الوطني في الدعوة إلى إقامة حكم صالح يزيل مساوئ الاستعمار، فوجهوا النصح إلى الحكومات الوطنية المتعاقبة، وقاوموا كل انحراف في الحكم والإدارة والسياسة، ولم يجاملوا رئيساً ولا حكومة ولا زعيماً لا اعتقادهم أن استقامة الأوضاع الداخلية هو الضامن لبقاء الاستقلال، وأن الحكم الشعبي الصحيح هو الذي يمثل روح الأمة واتجاهها.

لذلك فقد نادوا بإيجاد حكومة صالحة، وشاركوا في الانتخابات النيابية، وساهموا في وضع الدستور وصبغوه بالصبغة العربية الإسلامية التي هي طابع هذه الأمة. . وكان نوابهم في المجلس النيابي مثلاً للسياسة الوطنية الصادقة، وقاموا بواجبهم وخدمة شعبهم.

وقوفه مع القضايا العربية والإسلامية :

لقد وقف السباعي وإخوانه مع جميع القضايا العربية. . فأيدوا قضية

مصر في الجلاء ووحدة الوادي، بوسائل مختلفة من التأييد، كالبرقيات والمحاضرات والمقالات والمؤتمرات، والاجتماعات الشعبية في المدن والقرى، حتى غدا الشعب واعياً لقضية مصر، مؤيداً لها.

وأيدوا جهاد الشعب العربي المغربي ضد الاستعمار الفرنسي. وأيدوا وثبة العراق ضد المطامع الاستعمارية. وحملوا لواء الدعوة لنصرة فلسطين وإنقاذها، وتبنيه الرأي العام إلى الخطر الصهيوني، وفي سبيل ذلك عقدوا المؤتمرات، وطافوا بالمدن والقرى، وخطبوا في المساجد والأندية والشوارع، وجمعوا الأموال والتبرعات، ونشروا الوثائق والاحصاءات، لتكون قضية فلسطين في نظر الشعب قضية إسلامية واضحة المعالم. . . ولما ابتدأت المعارك بعد قرار التقسيم، قاد السباعي إخوانه، وكان لهم شرف المساهمة في معارك بيت المقدس والدفاع عن المسجد الأقصى.

وقد اقترح السباعي وإخوانه في المجلس النيابي تعيين أسبوع فلسطين في كل عام، وجعل دراسة القضية الفلسطينية مادة أساسية في فحوص الشهادات، وأقرّ المجلس النيابي هذا الاقتراح، وألزم وزارة المعارف به.

وقام السباعي وإخوانه بمعادة مختلف الدول الاستعمارية ولم يخافوا بطشها، ونظروا إليها جميعاً على أنها بلاء قاتل لحيوية الشعب وكرامته.

أما القضايا الإسلامية، فقد أحكموا روابط الإخاء بين البلاد العربية وبين الأقطار الإسلامية، وهبوا لنصرتها وتأييد قضاياها الاستقلالية والتحريرية، فأيدوا اندونيسيا في كفاحها مع هولندا، وأيدوا الباكستان في كشمير. . . واشتركوا في تأييد حق المسلمين في مختلف قضاياهم في أنحاء الأرض.

السباعي في البرلمان :

لَمَّا كانت أولى مهام المجلس النيابي الذي انتخب عام ١٩٤٩ ، وضع دستور للبلاد ، فقد قرّرت الحركة الإسلامية في سورية المشاركة في الانتخابات النيابية . . وتسمّ السباعي المنبر الذي كأنما خُلِق له . . ولأول مرة في ذلك اليوم تسمع دمشق صوت الإسلام يدوي بالمعاني الجديدة للانتخاب البرلماني ، الذي يريد السباعي وإخوانه أن يكون وسيلة لتحديد رسالة دمشق التي بدأتها أيام الفتوح الأولى . . فكان السباعي ذلك البطل الذي هزّ منابر دمشق وأثار عزائمها وحفز شبابها لاستعادة مكانتها في خدمة دعوة الإسلام ، وتحرير أرض المسلمين . .

واختارت دمشق الدكتور مصطفى السباعي نائباً في الجمعية التأسيسية عام ١٩٤٩ ، وهو ابن حمص ولَمَّا يمض على إقامته في دمشق سوى بضعة سنين . . وسرعان ما لمع نجمه كبرلماني شعبي متفوق . . إذ كان الصدى الحقيقي المعبر لأمانى الشعب وآلامه ، والصوت المدوي الذي يصدع بالحق ولا يداري ، ويقارع الباطل ولا يهادن ، ويرفع عن المكاسب والمغانم ولا يساوم . . فاتجهت إليه الأنظار والتفت حوله القلوب ، وانتخب نائباً لرئيس المجلس ، وأصبح عضواً بارزاً في لجنة الدستور . وقد بذلت له العروض بالحاح وإغراء للدخول في الوزارات المتعاقبة فرفضها مؤثراً العمل الشعبي ، والعيش مع مشكلات الجماهير وقضاياها .

السباعي ومعركة الدستور :

كان السباعي من أبرز رجال السياسة الصادقين . . وكان عضواً بارزاً في لجنة الدستور ، وأحد الأعضاء التسعة الذين وضعوا مسودة الدستور . .



ولقد قاد السباعي معركة القرآن تحت قبة البرلمان، كما قاد المظاهرات في دمشق من أجل الدستور. وما زال أبناء سورية لهذا اليوم يتحدثون عن المظاهرات التي قادها السباعي من أجل هذه الغاية..

يقول الأستاذ رضوان دعبول عن ذكرياته لهذه المواقف^(٢): «كنت وأنا في الصف الرابع الابتدائي أمرّ في شارع النصر القريب من سوق الحميدية المشهور، وإذا بي بمظاهرة يتقدّمها في الصف الأول أحد العلماء يلبس عمامة بيضاء، وجبة رمادية أميل إلى الزرقة، طويل القامة، أبيض أميل للشقرة.. لقد كانت المظاهرة من أجل دستور الدولة.. وكان هذا العالم هو الدكتور مصطفى السباعي».

وتمكن السباعي وإخوانه من استبعاد الطابع العلماني عن الدستور،

(٢) رضوان دعبول.. مقابلة في ١٥/٢/١٩٩٤.

وفرض الطابع الإسلامي على معظم أحكامه الأساسية^(٣). . والشعب السوري يعرف له جهاده في إقناع مجلس النواب بعد مناقشة استمرت ثلاثة أشهر ليصوت على قوانين إسلامية ووضعها في صلب الدستور ومن أهمها «أن الإسلام دين الدولة الرسمي^(٤)». . كما طالب في المجلس النيابي بتدريس القضية الفلسطينية كمادة أساسية في مناهج التعليم، وقد أقر هذا الاقتراح ونُفذ بالفعل^(٥).

إن حياة الأستاذ السباعي حافلة بالمآثر الجليلة والمواقف الخالدة. . وفي مقدمتها تلك المواقف التي شهدتها سورية في «معركة الدستور» عام ١٩٥٠. . فقد كان خصوم الإسلام يصرون على فصل الدين عن الدولة وعلى علمانية الدستور. . وكان لمواقف السباعي وإخوانه في البرلمان آنذاك، الفضل الأوفى في تكريس إسلامية الدستور السوري.

ولقد كان للبيان الذي أذاعه السباعي في ذلك الحين أكبر الأثر في استقطاب التأييد الشعبي لموقفه العتيد. . وحرصاً على الفائدة، وحفظاً للتاريخ ثبت هنا النص الكامل لهذا البيان التاريخي^(٦):

الدين والدولة في نص البيان التاريخي

الحمد لله والصلوة والسلام على رسله وعلى دعاة الحق والخير إلى يوم الدين. . لقد كنت أؤثر بناء على رغبة لجنة الدستور ورغبة المخلصين جميعاً، أن يظل النقاش حول دين الدولة محصوراً بين أعضاء لجنة

(٣) محمد المجذوب: علماء ومفكرون عرفتهم، ص ٣٩٨.

(٤) أبو سليم. . مقابلة معه في عمان في ١٧/١١/١٩٩٣.

(٥) عبدالعزيز الحاج مصطفى: كتاب مصطفى السباعي رجل فكر، ص ٧٩.

(٦) مجلة حضارة الإسلام، الأعداد ٤، ٥، ٦، عام ١٩٦٤، ص ١١٢.

الدستور، والمجلس التأسيسي، ومن أجل هذا أوقفت كل نشاط في الدعاية لهذه الفكرة، سواء في أوساط الجمهور أو الأندية العامة، أو على صفحات الصحف، ولم أبد رأبي من قبل إلا حين طلبت مني «المنار» الإجابة على أسئلة تتعلق بهذه الفكرة، فأجبت بما أعتقد أن فيه غاية الصراحة واللياقة ومراعاة شعور المعارضين لنا، وخاصة أبناء الطوائف الأخرى.

ولكنني قرأت أول أمس بياناً نشرته بعض الصحف لمن أسماؤهم خريجي الجامعات العليا وزعموا أنهم كلهم مسلمون، وقد خانتهم الجرأة والشجاعة فلم يذكروا لنا اسماً من اسمائهم لنعرف مبلغ الصدق فيما ادعوه من تخرجهم من الجامعات العليا ومن انتسابهم إلى دين الإسلام.

وقرأت أمس بياناً من بطريركية الروم الكاثوليك بدمشق، كما قرأت مثله في معناه لبعض أحبار النصرانية في المدن السورية..

وحيث نزل أصحاب الرأي الثاني إلى الميدان الصحفي الشعبي يدلون بأرائهم وحججهم، أصبح من واجبنا أن ندلي بحججنا وآرائنا، وأن نطلع الرأي العام على حقيقة فكرتنا، وأن نناقش أدلة المخالفين ونفندها والأمر بعد ذلك كله للشعب، إذ هو مصدر كل سلطة وسيادته هي السيادة الحاكمة التي تتمثل في مجلسه التأسيسي وحكومته الدستورية:

لماذا نطالب بالنص على دين الدولة؟

السداساتير تعبر عن رغائب الشعوب، واتجاه قادتها وممثلها في الإصلاح الذي يلزمها، ولا شك أننا نحن السوريين جزء من الأمة العربية، وإرادة الأمة العربية واضحة جلية في أنها تريد أن تشق طريقها إلى المجد

في ظلال العقيدة والأخلاق، تلك هي طبيعة الأمة العربية في جاهليتها وفي إسلامها وفي حاضرها، وكل ادعاء بغير هذه الحقيقة يكذبه الواقع، وكل محاولة للانحراف بالأمة العربية عن هذا السبيل ستصده إرادة الأمة الحازمة، وكل دعوة إلى اتجاه نحو العلمانية والإلحاد تنذر بخطر جسيم على حاضر العرب ومستقبلهم، فالإنسانية اليوم تتجه نحو الروح والإيمان بعد أن حطمت المادية أعصابها وجرتها إلى الشقاء ولسنا نحاول التدليل على ميل الأمم الحديثة نحو هذا الاتجاه بعد أن أقرت هيئة الأمم افتتاح حفلاتها بصلاتها لله لأنها في حاجة إلى حمايته .

وسنذكر فيما بعد أن أحدث الدساتير الراقية من شرقية وغربية قد نصت على الدين في دستورها، وإذا كانت الإنسانية في حاجة إلى الأديان ترد إليها الثقة والطمأنينة فنحن أحوج ما نكون إلى هذه الثقة والطمأنينة خصوصاً بعد أن قامت بجوارنا دولة إسرائيل وهي دولة تجند الدين لتجمع شمل اليهود في العالم، وتستثير حماسهم، وتستدر أموالهم وقد نصت في أول دستورها على أنها قائمة على المبادئ التي جاء بها أنبياء إسرائيل، كما نصت في آخر مادة من دستورها على أن القضاء رقيب على القوانين الحالية بحيث يجب أن يردها إلى التشريع اليهودي وأن كل تشريع سينشأ في المستقبل يجب أن يقوم على أساس التشريع اليهودي، فإذا كانت هذه تجند الدين لتوطيد أقدامها في فلسطين ثم لتمديد عدوانها إلى ما يجاورها، ونحن أول من يتعرض لعدوانها، أفلسنا ملزمين بأن نجند الدين لإلهاب الشعور العام واستثارة حماسة الشعب وبذل ماله في التسلح وتقوية الجيش وبذل الجهد والطاعة والتنفيذ لكل نظام في الدولة يؤدي إلى قوتها وصيانتها؟! أفلسنا نحتاج إلى الدين بعد أن رأينا في معركة فلسطين أن الذين حاولوا أن يستثيروا العرب عن غير طريقه فشلوا، وأن الذين

جاهدوا واستبسلوا واستشهدوا لم يدفعهم إلى ذلك إلا الدين الذي يعدهم بالخلود في الجنة، إذا وهبوا أرواحهم لله؟. إننا نحاول أن نبني دولة، فلتكن على أسس قوية، ونحاول أن نعالج مشاكل، فلنعالجها بروح واقعية، ونحاول أن نحل أزمة مستعصية، فلنعرف أقرب الطرق إلى حلها، ولست أرى أصدق من تصوير واقعنا وقائع الانسانية اليوم من كلمة للورد صموئيل زعيم حزب الأحرار البريطاني إذ قال في خطاب له بتاريخ ٢٥ شباط ١٩٤٧: «إن الأزمة الحالية التي تعانيها الانسانية هي أزمة أخلاقية، ويجب إنعاش الروح الدينية إذا أردنا التغلب عليها».

وما دنا في حاجة إلى الإيمان لتغلب به على الصعاب ونحل به أزمنا النفسية والأخلاقية، فلنجعل هذه الرغبة في دستورنا واضحة جلية، حتى تكون الخطة واضحة لكل حكومة وكل مجلس وكل متزعم لهذا الشعب في المستقبل، ومن ثم فالنص على أن للدولة ديناً أمر ضروري تحتمه مصلحتنا الاستقلالية والوطنية والأخلاقية، ولا يعارض في هذا الأمر إلا من يريد أن نسبح في بحر العلمانية الملحدة لتتردى في الشقاء أكثر مما نحن فيه، ونفقد البقية الباقية من الأمل بالمستقبل والثقة بالنفس، والقوة المعنوية، التي تحيل هزائم الشعوب إلى انتصارات خالدة.

ولماذا يجب أن يكون دين الدولة الإسلام؟

إذا كان النص على أن للدولة ديناً أمراً تحتمه المصلحة العامة، فأى دين ينبغي أن يكون دين الدولة؟

١ - القواعد الديمقراطية

إن القواعد المتبعة في دساتير العالم وأنظمة الأحزاب ومداولات المجالس النيابية، بل في عرف الدنيا جميعاً أن رأي الأكثرية هو المتبع

والمعمول به، فإذا قلنا أن دين الدولة الإسلام وهو دين تسعة أعشار السوريين ودين ٩٨٪ من العرب أنكون في هذا قد تجاوزنا الحق؟ وأهدرنا المنطق؟ وخالفنا الديمقراطية؟ وهذه هي الدول التي نصت دساتيرها على دين معين إنما اتخذت دين الأكثرية دينها الرسمي في كثير من الأحيان.

فجمهورية الأرجنتين نصت في المادة الثانية من دستورها الصادر في ٢١ آذار ١٩٤٩ أنها تدعم أو تؤيد أو تساند المذهب الكاثوليكي الرسولي الروماني. وهذه جمهورية إيرلندا تنص في دستورها الصادر في عام ١٩٣٧ أن الكنيسة الكاثوليكية هي الكنيسة المفضلة ذات الامتياز في الجمهورية.

هذا عدا عن دساتير الدول العربية والإسلامية، وليس في الدنيا دولة لا يدين شعبها إلا بدين واحد: بل في كل دولة أكثرية في الدين وأقلية، فهل نكون قد آتينا ببدع من الأمر إذا مشينا على القاعدة التي تمشي عليها دول العالم؟

٢ - المصلحة الداخلية

والدولة السورية اليوم في وضع داخلي مؤلم لا ينكره أحد، وعبثاً تحاول النظم والقوانين أن تصلح روح أمة ما لم يكن معها وازع نفسي من دين وخلق، فإذا أردنا لهذا الشعب حياة كريمة، وتعلقاً بالدولة ودفاعاً عن الوطن كان النص على دين الدولة الإسلام حافزاً للشعب - وهو في أكثريته الساحقة مسلم - أن ينفذ النظم التي تسن له، والأوامر التي تصدر في مصلحته من حكوماته، إذ يرى في ذلك أمراً دينياً محتملاً لا يجوز التخلي عنه، ولعمري أن أية حكومة في الدنيا مهما كانت قوية راقية تحتاج إلى هذا الوازع الديني النفسي فكيف تستغني عنه جمهوريتنا الناشئة المحاطة بالصعاب!؟

٣ - المصلحة القومية

ونحن السوريين دعاة وحدة عربية، نعتبر أنفسنا جزءاً من الأمة العربية، ووطننا السوري جزءاً من الوطن العربي الأكبر، وجمهوريتنا هي اليوم عضو في الجامعة العربية، وستكون غداً بفضل الله جزءاً من الدولة العربية الواحدة، والعرب سبعون مليوناً على أقل تقدير، ثمانية وستون مليوناً منهم مسلمون واثان مسيحيون، ودول الجامعة «ما عدا لبنان لوضعه الخاص به» تنص في دساتيرها على أن دين الدولة الإسلام كما في مصر والعراق والأردن، أو يقوم واقعها على ذلك كالمملكة العربية السعودية واليمن فالنص على أن دين الدولة الإسلام عامل قوي من عوامل الوحدة الشعبية بيننا وبين إخواننا العرب، ومظهر رسمي من مظاهر التقارب بين دول الجامعة العربية، فلماذا نهمل أقوى عامل من عوامل الوحدة العربية شعبية ورسمية، ولماذا نتجاهل الواقع الملموس؟ . .

٤ - المصلحة السياسية

والعالم اليوم ينقسم إلى كتل سياسية كبرى وكل معسكر يسعى إلى توسيع نفوذه الثقافي والاقتصادي والفكري والاستعماري . . وببذل في سبيل ذلك الأموال الطائلة والجهود الجبارة .

ونحن العرب في واقعنا المؤلم وفي حياتنا المقبلة لا بد لنا من ميدان نفوذ يساعدنا في الميادين الدولية، ويتصل بنا بعاطفة الحب أو الصداقة أو التعاون، وقد جعل الإسلام لنا في العالم الشرقي ميدان نفوذ يضم أربعمئة مليون مسلم كلهم يحبون لغتنا وتراثنا وكتابتنا وثقافتنا، حتى أن باكستان قد قررت اعتبار اللغة العربية لغة رسمية لها، وقد رأيناها في هيئة الأمم تدافع عن حقنا في فلسطين دفاعاً حاراً قوياً استحق شكر الدول العربية وشعوبها، من حيث كانت الدول الغربية المسيحية تتآمر على مهد

السيد المسيح ومبعث رسالته، فهل وقفت باكستان هذا الموقف، وهل اتخذت لغتنا لغة رسمية إلا من أجل الإسلام الذي آمنت به وبنيت دولتها وحياتها على أسسه؟ وقل مثل ذلك في اندونيسيا المجاهدة، وقد نصت هاتان الدولتان الكبيرتان اللتان يبلغ عدد سكانهما مائة وخمسين مليوناً في مشروع دستوريهما على أن دينهما الإسلام، أفليس مما يقوي الرابطة بيننا وبين هذه الدول والشعوب أن نعترف بالإسلام ديناً وهو ديننا الذي صدرناه إليهم ونشرناه في ربوعهم؟ ألسنا في حاجة إلى أسواق تجارية لمنتجاتنا؟ ألسنا في حاجة إلى معونات اقتصادية؟ ألسنا نجد في هذه الشعوب ميدان نفوذ طبيعي بريء للغتنا وثقافتنا وتراثنا وحضارتنا؟ فلمن نترك ذلك كله؟ لمن نتخلى عن مصلحتنا السياسية والاقتصادية والثقافية؟ هل يستطيع أحد أن يقول لنا ذلك بصراحة وجرأة؟!

وبعد، فهذه هي بعض الفوائد التي نجنيها من النص على هذه المادة في الدستور وهي كما يرى القارىء فوائد محققة لا نستغني عن واحدة منها في حياتنا المليئة بالمتاعب والمشاكل . . فما هي المساوىء التي تنشأ عن هذه المادة؟ سنحاول تلخيصها والإجابة عنها بإيجاز على أن نعود إلى هذا الموضوع بالبسط والتوضيح .

اعتراض الطوائف المسيحية

يتضح مما قرأناه لرؤساء الطوائف المسيحية، ومما سمعناه منهم أن اعتراضهم ينصب على ناحيتين اثنتين:

١ - إن معنى دين الدولة الإسلام، أن أحكام الإسلام ستطبق على المسلمين والمسيحيين . ولما كانت للمسيحيين عقائد وأحكام وأحوال شخصية تختلف عن الإسلام فكيف يجبرون على أحكام الإسلام؟

وهذا الفهم خاطيء من نواح عدة، أهمها: أن الإسلام يحترم المسيحية كدين سماوي ويترك لأهلها حرية العقيدة والعبادة دون أن يتدخل في شؤونهم، أما أحوالهم الشخصية فلا يتعرض لها بحال، ولا يمكن أن يطبق عليهم أي حكم من الأحكام التي تخالف شريعتهم أو تقاليدهم وأحكام الإسلام في ذلك واضحة، وكتب التشريع الإسلامي بين أيدينا، ووقائع التاريخ لا ينكرها إلا مكابر، وقد ظل المسيحيون العرب منذ عصر الإسلام حتى الآن يتمتعون بعقيدتهم وعبادتهم، وأحوالهم الشخصية لم تتعرض لها دولة ولا حكومة، في الوقت الذي كان الحكم فيه للإسلام خالصاً، فكيف يتوهم الآن أن يطبق عليهم أحكام تخالف دينهم ونحن في دولة برلمانية شعبية الحكم فيها للشعب ممثلاً في نوابه المسلمين والمسيحيين؟ . . . وتزيد على ذلك أنه مع احترام الإسلام لكل ما ذكرناه فنحن لم نكتف بذلك هذه في الدستور بل اقترحنا أن تنص على احترام الأديان السماوية وقدسيتها واحترام الأحوال الشخصية للطوائف الدينية، فكيف يخطر في البال بعد هذا أن هنالك خطراً على عقيدة المسيحيين وأحوالهم الشخصية؟!!

٢ - إن معنى دين الدولة الإسلام العداة للأديان الأخرى، وانتقاص غير المسلمين في حقوقهم والنظر إليهم نظراً يختلف عن اتباع الدين الرسمي .

وهذا خطأ بالغ أيضاً، فليس الإسلام ديناً معادياً للنصرانية حتى يكون النص عليه عداة لها، بل هو معترف بها ومقدس لسيدنا المسيح عليه السلام، بل هو الدين الوحيد من أديان العالم الذي يعترف بالمسيحية وينزه رسولها الكريم وأمه البتول، وقد أمر القرآن الكريم أتباعه أن يؤمنوا بالأنبياء جميعاً ومنهم عيسى عليه السلام فأين العداة وأين الخصام بين

الإسلام والمسيحية؟

وأما توهم الانتقاص من المسيحيين، وامتياز المسلمين، فأين الامتياز؟ أفي حرية العقيدة، والإسلام يحترم العقائد جميعاً، والدستور سيكفل حرية العقائد للمواطنين جميعاً؟ أم في الأحوال الشخصية والإسلام يحترمها والدستور يضمناها؟ أم في الحقوق المدنية والتساوي في الواجبات، والإسلام لا يفرق بين مسلم ومسيحي فيها، ولا يعطي للمسلم في الدولة حقاً أكثر من المسيحي، والدستور سينص على تساوي المواطنين جميعاً في الحقوق والواجبات؟

إنني سأضع أمام القراء وأمام أبناء الشعب جميعاً نص المادة المقترحة في هذا الشأن ليروا بعد ذلك أي خوف منها وأي غبن يلحق المسيحية فيها:

٢١ - الإسلام دين الدولة .

٢ - الأديان السماوية محترمة ومقدسة .

٣ - الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصونة ومرعية .

٤ - المواطنون متساوون في الحقوق لا يحال بين مواطن وبين

الوصول إلى أعلى مناصب الدولة بسبب الدين أو الجنس أو اللغة .

إنني أسأل المنصفين جميعاً وخاصة أبناء الطوائف الشقيقة: إذا كانت المادة التي تنص أن دين الدولة الإسلام هي التي تتضمن هذه الضمانات كلها، فأين الخوف، وأين الغبن، وأين الامتياز للمسلمين وأين الانتقاص لغيرهم؟

اعتراض القوميين

ويعترض بعض القوميين بأن النص على دين معين للدولة ينفي

الوحدة بين أبنائها، وأن سورية ذات أديان مختلفة فلا يصح أن ينص على دين معين .

والواقع أنه ليس في سورية إلا مسلمون ومسيحيون، وقليل جداً من اليهود. أما الطوائف فهي كلها ترجع إلى هذين الدينين، وفي النص الذي ذكرناه سابقاً ضمان لحقوق المواطنين جميعاً وتساويهم وضمان لعقائدهم وأحوالهم الشخصية، فأى تفرقة في هذا النص؟

وهل في الدنيا دولة ليس فيها إلا دين واحد أو مذهب واحد؟ فهل منع تعدد الأديان أو المذاهب كثيراً من الدول على أن تنص على دين معين أو مذهب معين؟

إن الوحدة القومية بين العرب ليست باطراح عواطف ثمانية وستين مليوناً وإهمال هذا الرابط الديني القوي بينهم، وإذا كان مفهوم القوميات في أوروبا يحتم إخراج الدين من عناصرها الأساسية، فذلك لا ينطبق علينا نحن العرب. إن ألمانيا النازية قد تجد في المسيحية ديناً غريباً عنها، وإن تركيا الطوارنية قد تجد في الإسلام ديناً غريباً عنها، ولكن العرب لن يجدوا في الإسلام ديناً غريباً عنهم، بل هم يؤمنون بأن قوميتهم العربية لم تولد إلا في أحضان الإسلام ولولاه لما كانت ذات وجود حي قائم. . فليفرق دعاة القومية بين أوروبا والشرق، وبين نصرانية الغرب وإسلام العرب.

وإذا أضفنا إلى ذلك أن الإسلام يحترم المسيحية ويؤمن بها ديناً سماوياً لم يبق عندنا في القومية العربية دينان يصطرعان حتى نظرهما لتسلم لنا قوميتنا، وإنما هناك دينان يتعاونان على بناء القومية العربية بناء سليماً عالمياً خالداً.

اعتراض العلمانيين

ويعترض دعاة العلمانية في بلادنا كما جاء في البيان المنسوب إلى خريجي الجامعات العالية بأن (الشعوب التي سبقتنا في ميدان الحضارة مرت من مرحلة الدين في التنظيم والحكم حيث كان رجال الدين يسيرون أمور الدولة إلى مرحلة القومية، ثم هي تنتقل اليوم إلى مرحلة التنظيم على أساس التكتل السياسي والاقتصادي ذي الصبغة العالمية).

ونحن نجيبهم بأن النص على دين الدولة ليس معناه أن يسير رجال الدين أمور الدولة، ولو كان كذلك لما وضعت هذه الأمم التي سبقتنا في ميدان الحضارة في دساتيرها النص على دين الدولة.

وفيما يلي بيان لبعض الدول الحديثة التي تنص في دساتيرها على دين معين.

أسوج، نروج، دانيمرك، انكلترا، بلغاريا، بيرو، كوستاريكا، باناما، اسبانيا، بوليفيا، الأرجنتين، ايرلندا، ايطاليا، اليونان (قبل الحرب الأخيرة) بولونيا (قبل النفوذ الشيوعي) جميع دول شرق أوروبا (قبل النفوذ الشيوعي) مصر، العراق، الأردن، ليبيا، إيران، الأفغان، باكستان، اندونيسيا، إسرائيل المزعومة (!..).

فما قول العلمانيين في صنع هذه الدول الحديثة؟ ألا يدل على أن النص على دين الدولة لا يتنافى مع تطور الحضارة وتقدم المدنية؟ أم يعتبرونها دولا رجعية لا تزال متأخرة؟. وأيضا فقد اعترف هؤلاء بأن الأمم انتهت من مرحلة القومية إلى مرحلة التكتل السياسي الاقتصادي، فلماذا يرون من الأمور الطبيعية أن تتكتل بلغاريا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا والبنانيا ورومانيا والمجر والصين وغيرها على أساس الشيوعية وهي عقيدة حديثة

لديهم ولا يرون من الطبيعي أن تقتل مصر وسورية والعراق واليمن والحجاز والأردن على أساس الإسلام وهو عقيدة هذه الأقطار، أليس الإسلام نظاماً اجتماعياً شاملاً كالشيوعية، ولكنه أسمى منها مبدأ وأنبى غاية؟ أم أنتم لا ترونه كذلك أيها العلمانيون؟ فلماذا لا تصارحون الشعب بسوء ظنكم بالإسلام وصلاحه للحياة؟

ومن العجيب أن يحرص العلمانيون في بيانهم على الروابط التي تربط ما بين السوريين وبين المغتربين في الخارج وهي روابط نحرص عليها، ثم لا يبالون بالروابط بين السوريين وبين سبعين مليوناً من إخوانهم العرب، ولا ندري متى كان النص على دين الدولة سيقطع ما بيننا وبين إخواننا المغتربين؟، أليسوا يعيشون في دول قد نصت في دساتيرها على دين الدولة؟.. أليسوا حريصين على قوة هذه البلاد ومصالحاتها؟ ولو فرضنا أن النص سيجعل فتوراً بيننا وبينهم (وهذا فرض مستحيل) ولكنه سيربط ما بيننا وبين العرب، فهل تريدون منا أن نغضب سبعين مليوناً من العرب؟ لئن أردتم ذلك كنتم قد كفرتم بالعروبة رابطة قومية، بعد أن جحدتم الإسلام نظاماً اجتماعياً صالحاً.

وأعود فأقول لهؤلاء أن «البيع» الذي يخوفون به بعض المثقفين من أن النص على الإسلام ديناً للدولة يجعل لرجال الدين الكلمة الأولى في البلاد، هو بيع لا يخيف إلا من خيم الوهم والباطل على عقولهم، فليس في الإسلام رجال دين تكون لهم الكلمة العليا ونحن لا نريد بهذا النص أن نلغي البرلمان ونطرد ممثلي الأمة، ونمحو القوانين. كلا كونوا مطمئنين!! فسيظل كل شيء على حاله. وسيبقى لنا مجلسنا ونوابنا وقوانيننا وأنظمتنا ولكن.. مع سمو الروح ونظافة اليد، واستقامة الأخلاق وعيش الإنسان الكريم!..

اعتراض الحقوقيين

ويعترض بعض الحقوقيين بأن جعل دين الدولة الإسلام يلغي القوانين الحالية ويضطرنا إلى تنفيذ الحدود الإسلامية من قطع يد السارق وجلد الزاني ، وهذا قول خاطيء ، فنحن لا نفكر قطعاً بالدعوة إلى تنفيذ الحدود، لأن الإسلام نظام كامل لا يظهر صلاحه إلا في مجتمع كامل، ومن كمال المجتمع أن يشبع كل بطن، ويكتسي كل جسم، ويتعلم كل إنسان، ويكتفي كل مواطن، فإذا وقعت السرقة مثلاً بعد ذلك وقعت شراً محضاً لا يقدم عليه إلا العريقون في الإجرام، والإسلام يريد أن يهرب هؤلاء الذين لم يردعهم العلم ولا الشعب ولا العيش الكريم عن الوقوع في الجريمة .

وخلاصة القول أننا لا نريد انقلاباً في قوانيننا الحالية، وإنما نريد التقريب بينها في التشريعات المدنية وبين نظريات الإسلام الموافقة لروح هذا العصر ولا صدق النظريات الحقوقية السائدة فيه، فإذا اتفق التشريع الإسلامي مع المنظريات الحديثة فهل تجدون حرجاً في الأخذ به تراثاً عربياً تعترفون به وتفاخرون؟

هذا مع العلم بأن مسألة التشريع غير مسألة دين الدولة، فليس لوضع دين الدولة من غرض إلا صبغ الدولة بصبغة روحية خلقية تجعل النظم والقوانين منفذة من الشعب بوازع نفسي خلقي، ومن أغراض هذه المادة تقوية الصلات بيننا وبين اخواننا العرب والتعاون بيننا وبين الشرق الإسلامي .

أما الحدود الإسلامية فلا تستلزمها هذه المادة بدليل أن مصر والعراق وضعتا هذه المادة في دستوريهما منذ ربيع قرن ولم تفكرا بإقامة الحدود الإسلامية . . هذا ما نصرح به علناً لا مجاملين ولا مواربين .

وبعد فهذه خلاصة الأدلة التي تحتم علينا وضع هذه المادة في الدستور وخلاصة الأجوبة على ما يخاف منها، ونحن نرجو أن يبحث هذا الأمر بحثاً واقعياً بعيداً عن العصبية الطائفية والأهواء المستحكمة. ونعتقد أن الأحبار الأجلاء رؤساء الطوائف المسيحية يشعرون معنا بخاطر الإلحاد على الأديان جميعاً، ونحن نعلن أننا نفضل أن يكون دين الدولة المسيحية على دولة علمانية ملحدة، فهل هم يفضلون الإلحاد على الإسلام؟ . . . ونريد أن نذكرهم أن العلمانية لا تضمن حقوق الطوائف ولا تزيل التعصب الطائفي وإنما الذي يضمن ذلك، الدين الذي جعل من تعاليمه أن يترك الناس وما يعتقدون، وأن الناس جميعاً عباد الله أكرمهم عنده أتقاهم وأنفعمهم .

أما إخواننا القوميون فنحب أن يكونوا قوميين عرباً حين يبحثون هذه الناحية وأن لا يفضلوا مراعاة شعور وهمي محصور في ناحية ضيقة على حقيقة ثابتة شائعة في دنيا العرب جميعاً، نحب أن لا يكونوا قوميين سوريين بل قوميين عرباً . . .

أما العلمانيون فلسنا نقول لهم بعد أكثر من أن نتوجه إليهم بالرجاء أن لا يحولوا بين هذه الأمة ومصادر قوتها . . . نحن شعب نريد أن نرجع إلى الله فلا تحولوا بيننا وبينه . ونريد أن نمد أيدينا إلى إخواننا العرب فلا تحولوا بيننا وبينهم، ونريد أن نستند إلى أصدقاء أقوياء فلا تحرمونا منهم، ونريد أن نتعاون مسلمين ومسيحيين، مستمعين إلى صوت السماء وتعاليم الإنجيل والقرآن فلا تملأوا عقولنا بالباطل، ولا تصكوا أسماعنا بأغنية الشيطان! . . . ﴿قل هذه سبيلي ادعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني وسبحان الله وما أنا من المشركين﴾ .

دمشق في ٢١ ربيع الثاني ١٣٦٩ و ٨ شباط ١٩٥٠ .

مواقف لا تنسى :

للسباعي رحمه الله مواقف كريمة يحفظها له الناس، ويذكرونها له دائماً بالإعجاب والتقدير. . ومن هذه المواقف :

● بعد فرض الهدنة في فلسطين عام ١٩٤٨ وتوقف الحرب، وإكراه المجاهدين على التراجع عن الأرض المباركة. . فإن وقف القتال لم يمنع السباعي من مواصلة الطريق وأداء الواجب، فعاد من جهاد البندقية إلى جهاد البيان، ومضمّن يكشف للناس ستور المؤامرة الكبيرة، والمخططين لها والضالعين معهم. وما زال يكافح في هذا السبيل حتى استطاع إقناع المسؤولين بإدخال القضية الفلسطينية كمادة دراسية في مناهج التعليم، كي تظل الأجيال على ذكر لها، ووعي لملاساتها وأبعادها، وراح في الوقت نفسه يعقد البحوث حولها بصورة مستمرة في مجلة حضارة الإسلام^(٧).

● وفي عام ١٩٥١ ألقى كلمة في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ ١٩٥١/٨/٣ بمناسبة حوادث الحدود مع إسرائيل قال فيها^(٨) :

إننا شعب مصمم على أن يموت، أو أن ينال حقه بيده، فهو قد كفر بكل عدالة تأتيه من الخارج، لقد كفر بكل عدالة تأتي من أولئك الذين يتوسدون أرائك مجلس الأمن وهيئة الأمم والذين لا يستوحون ضمائرهم وإنما يستوحون أنانياتهم.

وبهذه المناسبة أعلن ما كررناه من قبل، أننا يجب أن نفكر في علاقاتنا بالمعسكر الغربي، إن من واجبنا أن نفكر بعلاقاتنا بهذه الدول،

(٧) حسني جرار: القدوة الصالحة، ص ٢١٦.

(٨) مجلة حضارة الإسلام - الأعداد ٤، ٥، ٦، عام ١٩٦٤، ص ١٩٢.



في صفوف الجماهير ممبراً دوماً عن آمالها وآلامها

إننا جديرون بأن نصون كرامتنا إزاء هؤلاء الذين يستهزئون بكرامتنا
وإرادتنا، ولا أدري إلى متى نسير بإرادتهم ومتى نفكر بالخروج على تلك
الإرادة؟

وقد يقال أننا ضعفاء، واننا لا نملك من الأمر شيئاً، ولكن لأن نموت
ونحن نلطمم الذي يلطمنا، خير لنا من أن نموت ونحن نقدم خدنا لمن يريد
أن يلطمه، وراقبنا لمن يريد أن يتحكم بها، ولذلك أرجو من اللجنة
السياسية التي سوف تجتمع عما قريب وأرجو من الجامعة العربية إذا كان
في الأموات رجاء، أرجو من هؤلاء أن تستيقظ ضمائرهم بعد الآن، وأن
يستيقظ فيهم الشعور الحي، وأن يسمعوا صدى إرادة هذه الأمة وشعورها

في مختلف أقطارها، أرجو أن يستيقظوا على هذه الصرخات .

من الواجب أن نفكر بعد الآن كيف ينبغي أن تكون علاقاتنا مع هذه الدول، فلا نجاملها ولا نجعل مصيرنا مرتبطاً بها . لئن كانوا يظنون أن في هذا التعدي ما يرهبنا ويخيفنا .

فليعلم العالم أننا شعب لا يخالف الحروب، وإنما أبناء هذا الجيل قد ولدتنا أمهاتنا على لمعان نيران الحروب وعلى ضوء مدافعها، وعلى بطاح معاركها وبريق أستتها، ونحن أمة رضعنا حب الحروب من أنداء أمهاتنا، فلن تخيفنا الحروب، ولن ترهبنا النكبات، ولقد تعرضنا في تاريخنا الماضي كثيراً إلى مثل هذه النكبات التي تألبت علينا واستمرت مئات السنين، ثم لم ترهبنا ولم ترجعنا عن عزيمتنا .

وقد وطّنا النفس على أن نرد العدوان مهما كان شأنه، فلا يطمع بنا الطامعون من الدول الكبرى، وليعلموا أنهم في اثارهم لإسرائيل في هذه الظروف علينا، لا يستطيعون أن يحملونا على الصلح، وإنني اعتقد أنني أعبر عن حقيقة واقعة، وهي أنهم لم يجدوا في هذه البلاد ولا في أي قطر عربي آخر رجلاً واحداً ترضى له كرامته وترضى له وطنيته أن يرى الصلح مع إسرائيل أو يقبل به، إلا إذا كان معناه الموت، وإلا إذا كان معناه تسليم رقابنا للجزارين الأشرار . إن الصلح مع إسرائيل خيانة وطنية، فلا يفكرون أحد بأن يحملنا عليها .

● وفي عام ١٩٥٢ قامت معارك دامية في منطقة قناة السويس في مصر حيث كانت القاعدة البريطانية الكبرى قد فرضت سيطرتها على الشعب المصري وعلى حكامه، مما جعل فئة من الشباب المؤمن في مصر تثور ضد الاحتلال البريطاني وطغيانه، فنظموا العصابات المسلحة

من الشباب الجامعي وقاموا بالإغارة على المعسكرات البريطانية وعملوا على نسف مراكزها العسكرية وجسورها وقطارات المؤونة التابعة لها. فهب السباعي رحمه الله يدعو الأمة لموازة الشعب العربي في مصر، وقدم إلى وزير مصر المفوض كتاباً يعرض فيه تطوع آلاف من شباب الإخوان المسلمين للذهاب إلى القنال والمساهمة في معركتها. ولكن السلطات السورية ألقت القبض عليه وزجته في سجن المزة قرابة أربعة أشهر^(٩).

● وكان الفقيه العظيم أشد الناس بغضاً للانقلابات العسكرية، لإيمانه أن السبيل الوحيد للإصلاح أياً كان، إنما هو الفكر الحر والمنطق العلمي المبني على الحجة المقنعة. . وهذا ما دفعه إلى استنفاد مجهوده في سبيل إقناع أديب الشيشكلي بإعادة الحياة البرلمانية إلى البلاد، بعد تلك الاندفاعة الحمقاء التي قوّض بها العهد الدستوري . .

ولهذا ففي أواخر عام ١٩٥٢ تعرض الدكتور السباعي لمضايقة السلطة الحاكمة التي فرضت عليه رقابة مزعجة تحصي عليه حركاته وسكناته . . ولم يكتف الشيشكلي بهذه المضايقات ولكن اشتط في ذلك وطلب من أساتذة الجامعة وكبار الموظفين أداء قسم الولاء لعهد والدخول في الحركة التي أسسها باسم «حركة التحرير» ولكن السباعي الذي تعشق الحرية وعاش يدافع عنها بلا هوادة رفض الانصياع للأوامر وأبى أداء القسم لعهد غير شرعي، فغضب الشيشكلي وأصدر مرسوماً بتسريحه من الجامعة، وأبعده عن البلاد. فاختر رحمه الله لبنان وبقي فيها حتى أواخر عهد الشيشكلي. وهناك في لبنان التف حولهُ مئات من الشباب الجامعي المثقف وأظهروا له استعدادهم لإنشاء حركة إسلامية في لبنان بقيادته.

(٩) فتحي يكن: الموسوعة الحركية، ص ١٤٧.

وفعلاً فقد أسس معهم الحركة التي استمرت بعد ذلك تسير على النهج الذي رسمه لها السباعي رحمه الله^(١٠).

● وفي عام ١٩٥٤ عقد مؤتمر في بحدون بلبان، دعت إليه طائفة من رجال العلم والسياسة الأمريكيين باسم (المؤتمر الإسلامي المسيحي). . وكان الهدف الأبعد لهم هو تأريث العصبية الدينية، ضد الشيوعية، بوصفها عدوة الأديان جميعاً. وبعد تردد رأى دعاة الإسلام في دمشق حضور المؤتمر لقطع الطريق على المستغلين.

وفي بحدون دار نقاش طويل عريض حول الدين والإلحاد والماركسية، وكاد الأمر يتحول لمصلحة السياسة الأمريكية، فطلب وفد دمشق الكلام. . وقُدّم السباعي لإيضاح رأيه، فتلا عليهم كلمة جامعة مانعة بعنوان «جواب الإسلام على الشيوعية»، كان لها أكبر الأثر في الأوساط الأمريكية والإسلامية. كما أنها أوضحت للأعضاء الأمريكيين أن عداء الإسلام للماركية لا يمكن أن يُنسى المسلمين عدوانهم على فلسطين، وتشريد أهلها لتوطين شذاذ الأفاق من يهود العالم، بالتعاون أو التنافس مع الاتحاد السوفييتي نفسه! (سابقاً).

وهكذا استطاعت صراحة السباعي أن ترد الأمريكيين إلى بعض الوعي، فعلنوا اعترافهم بظلم قومهم، ويعدوا بأنهم سيعملون على توعية شعوبهم بهذه الحقيقة^(١١).

● وفي عام ١٩٥٦ وعندما وجهت دول الاستعمار الثلاث الولايات

(١٠) محمد المجذوب: علماء ومفكرون عرفتهم، ص ٣٨٦.

(١١) محمد المجذوب: علماء ومفكرون عرفتهم، ص ٤٠٣.

وعبدالله الطنطاوي. . مقابلة معه في ١٧/١/١٩٩٤.

المتحدة وبريطانيا وفرنسا إنذارها لمصر بعد تأميم قناة السويس، قام السباعي يدعو الشعب للوقوف إلى جانب إخوانه في مصر، وكان له الفضل في تحويل الجامعة إلى ما يشبه الثكنة العسكرية، فانخرط أساتذتها وطلابها في المقاومة الشعبية، وظل السباعي في أثناء حوادث العدوان يلبس لباس المقاومة الشعبية، وكان يريد أن يجعل من هذا الزي زياً شعبياً لعموم أبناء الشعب.

محاولة اغتياله:

كان لموقف السباعي من العدوان الثلاثي على مصر أثر كبير في أوساط الدول الاستعمارية. ونتيجة لهذا الموقف فقد حاولت هذه الدول قتله هو ومجموعة من الشخصيات الإسلامية والإخوانية التي كانت تساعد وتبني آراءه، وتعمل على تنفيذها.

ففي مطلع عام ١٩٥٦ حاول أحد المجرمين المأجورين اغتيال السباعي، ولكن الله رد كيد الأثمين وفضح مخططهم، وسلم السباعي من مؤامرتهم، وتمكنت سلطات الأمن من إلقاء القبض على المجرم الذي اعترف بأنه يعمل لمصحلة دولة أجنبية أغرته باغتيال السباعي لقاء مبلغ ضخم. وأن المخطط كان يستهدف عدداً من الشخصيات الإسلامية والوطنية، وأن السبب هو وقوف السباعي رحمه الله، في وجه الأحلاف الغربية، وجراته في حربها، وكشف نواياها الاستعمارية، ودعوته الصريحة لنبذ الغرب والاعراض عنه. وقد نشرت الصحف المحلية السورية في ذلك الوقت نبأ محاولة الاغتيال بعناوينها الرئيسية^(١٢).

(١٢) عبدالعزيز الحاج مصطفى: مصطفى السباعي رجل فكر، ص ٤٤.

وعبدالله الطنطاوي: الدكتور الشيخ مصطفى السباعي، ص ٣٣.

الانتخابات التكميلية :

جرت في دمشق عام ١٩٥٦ انتخابات تكميلية لمقعد نيابي في مجلس النواب . . وخاض السباعي معركة الانتخابات مرشحاً عن الإخوان المسلمين . . ووقف معه العلماء والجمعيات الإسلامية وبعض الشخصيات مثل الدكتور الدواليبي والشيخ الزرقاء وغيرهم . وكان الرأي العام في دمشق جميعه مع السباعي .

وكان منافسه في الانتخابات رياض المالكي مرشحاً عن حزب البعث . . ووقفت معه الأحزاب اليسارية والناصريون الذين مؤلوا حملته الانتخابية، وكفثارو الذي نقض العهد مع السباعي مقابل منحه امتياز خط باصات بين دمشق وبعض المناطق .

واشتد التنافس والصراع وزوّرت الانتخابات وأعلن فوز رياض المالكي . وكان لهذه النتيجة ولتزيور الانتخابات تأثير كبير على السباعي الذي كان يحترق في خطبه، كما كانت أحد العوامل التي ساعدت بعد فترة على إصابته بالشلل^(١٣) .

(١٣) موفق الشاوش (أبوزيد) . . مقابلة معه في ١/٨/١٩٩٣ .

وعدنان طباع . . مقابلة معه في ١١/٦/١٩٩٣ .